برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ٢٤-٢٦/٣/١٩٩٧

تقارير عن سير العمل في المشروعات المجازة

البند ٩ من جدول الأعمال

المشروع نيبال ٥٣٢٤ (التوسع الأول)

تقديم المعونة الغذائية للاجئين من بهوتان في نيبال

مجموع تكاليف ا غذية	٤٤٠ ٩٢٠ ١٢ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٦٤١ ٣٨٧ ١٦ دولارا
عدد المستفيدين	٠٠٠ ٩٠ مستفيد
تاريخ موافقة **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها**	١٩٩٥/١١/١٧
تاريخ التوقيع على خطاب التفاهم	١٩٩٥/١٢/١١
تاريخ التوزيع ا ول	١٩٩٥/١٢/١
مدة معونة البرنامج	سنتان
مدة المشروع في ١٩٩٦/١٠/٣١	أحد عشر شهرا

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية ما لم يذكر غير ذلك. وكـــان الدولار الواحد يعادل ٥٦,٨٠ روبية نيبالية في ديسمبر/ كانون ا ول ١٩٩٦.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/97/9/Add.1
7 February 1997
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programa Mundial de Alimentos

Programme

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة

الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

المدير الإقليمى:	J. Schulthes	رقم الهاتف: 5228-2209
المسؤول عن عمليات نيبال:	R. Huss	رقم الهاتف: 5228-2358

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

A

الغرض من التقرير

١- يُقدِّم هذا التقرير استجابة للتوجيه الصادر عن **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** في دورتها الأربعين، التي اعتمدت فيها المرحلة الحالية من المشروع المزمن للاجئين والنازحين. وكانت **اللجنة** قد طلبت من **الأمانة** أن تقدم، خلال عام واحد، تقريراً عن سير العمل يُبيِّن التطورات المتصلة بأوضاع اللاجئين ويوضح، عند الاقتضاء، عمليات مراجعة الالتزامات الغذائية الخاصة بالمشروع وأعداد اللاجئين ومدة المعونة، وغير ذلك.

الغرض من المشروع ومن مساعدات البرنامج

٢- يستهدف المشروع ومساعدات **البرنامج** تقديم الحصص الغذائية الأساسية للاجئين ولطالبي اللجوء المسجلين من بهوتان والبالغ عددهم ٠٠٠ ٩٠ شخص يقيمون في سبع مخيمات تقع في مقاطعتي جابا وموارنج في المنطقة الشرقية من نيبال، وتوفير الحصص الغذائية التكميلية للأطفال اللاجئين الذين دون سن الخامسة وللحوامل والمرضعات (حتى ستة أشهر)، ولمرضى السل وللمرضى والمسنين. وفضلاً عن ذلك، يُقدَّم جزء من معونة **البرنامج** لإنجاز المشروعات الصغيرة القائمة على الاعتماد على الذات وذلك على أساس "الغذاء مقابل العمل". وتُحدد هذه المشروعات وفق قدرتها على تحقيق الفائدة للمجتمعات المحلية، وللاجئين ولطالبي اللجوء على حدٍ سواء. ويُستمدُ العاملون في هذه المشروعات من بين اللاجئين وطالبي اللجوء والسكان المحليين وتُدفع لهم أجورهم اليومية أرزاً.

التنفيذ

٣- وتتولى وزارة الداخلية دور الوكالة المنفّذة الرئيسية نيابة عن الحكومة، وتقع على عاتقها مسؤولية التحقق من اللاجئين وتسجيلهم واستتباب الأمن في المخيمات وتنظيم اجتماعات تنسيقية على المستويات القطرية والإقليمية على أساس شهري للوكالات الحكومية مع موظفي البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية المشاركة. وتشرف **جمعية الصليب الأحمر** في نيبال على المستودعات المقامة في المخيمات، وتتولى مهمة رصد توزيع الأغذية وتخزين وتوزيع الكيروسين والصابون والبنود غير الغذائية الأخرى. وفي نطاق المخيم، تم إنشاء لجنة مخيمات اللاجئين التي ينتخب اللاجئون وطالبو اللجوء أعضاءها. وبالإضافة إلى الدور التنسيقي العام الذي تضطلع به هذه اللجنة، فإنَّها تنقسم إلى لجان فرعية تتولى مسؤولية توزيع الأغذية وإدارتها وتقديم الخدمات الاجتماعية. كما أُقيم مجلس استشاري يتكوَّن أساسا من كبار السن ذوي المكانة يعالج المنازعات البسيطة التي تنشب في المخيمات في الحالات التي لا تُنتهك فيها القوانين النيبالية. وقد أُنشأت في المخيمات هياكل أُخرى غير رسمية مثل تمثيل المرأة في مختلف اللجان والتعاونيات. وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦، بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء ٨٠٠ ٨٩ شخص يقيمون في سبعة مخيمات في شرق نيبال تقع ستة مخيمات منها في مقاطعة جابا والسابع في مقاطعة مورانج.

٤- وتتعاون **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والمنظمات غير الحكومية مع حكومة نيبال في تنفيذ المشروع على مستوي المخيمات. وتساعد **المفوضية** اللاجئين في تنظيم أنفسهم في جمعيات تشمل الجمعيات الفرعية لتوزيع الأغذية وتقديم الخدمات الاجتماعية. ويتولى **صندوق إنقاذ الطفولة** (المملكة المتحدة) مهمة إدارة الوحدات الصحية الأساسية في المخيمات وتنفيذ برنامج التغذية التكميلية. أمَّا **رابطة الأطباء للجميع** فتدير مركزاً صحيا يعالج الحالات التي تحيلها إليه الوحدات الصحية الأساسية. بينما يقدم **مركز ضحايا التعذيب** المشورة والرعاية الصحية للحالات الخاصة. وأمَّا **منظمة كاريتاس** فتقوم بتشييد المدارس وتوفير الكتب الدراسية واحتياجات الفصول المدرسية ودفع الحوافز للمعلمين، في حين تتولى **الخدمة العالمية اللوثرية** مهمة إنشاء إمدادات المياه وصيانتها وصيانة البنيات الأساسية وتحسينها في المخيمات. ويقوم ملتقى النساء اللاجئات بإدارة الأنشطة المدرّة للدخل التي أقامتها **منظمة أوكسفام**. ويوفر **المركز التقني للوقاية من الكوارث الناجمة عن المياه**، بمعاونة وكالة التعاون الدولي اليابانية، المشورة التقنية بشأن تحسين الجودة التقنية لأعمال الإصلاح التي تُجرى من خلال المعونة الغذائية.

إدارة الأغذية

٥- اتسمت إدارة الأغذية وتوزيع الحصص الغذائية بدرجة عالية من اليسر وخلت من العقبات إلى حدٍ كبير وذلك بفضل توافر شبكة ملائمة من المستودعات ومرافق التوزيع وشراء الأغذية من السوق المحلية والدرجة العالية من الانضباط والترابط بين اللاجئين في بهوتان. وتوجد في المخيمات تسعة مستودعات سعة كل منها ٣٠٠ طن ومستودع مركزي سعته ٢ ٠٠٠ طن يبعد عن المخيمات بمسافة قدرها ٣٥ كيلومترا في المتوسط. وتوجد أيضاً نقاط لتوزيع الأغذية مجاورة للمستودعات المقامة في المخيمات. ويتراوح عدد هذه النقاط بين ثلاث إلى ست نقاط في كل مخيم حسب عدد المقيمين فيه. ومن أصل السلع الغذائية الموزعة حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦ والبالغة ٥٣٣ ١٧ طنا، تم استيراد ٩٩٠ طن (٥,٦٤ في المائة) بينما تم شراء الكمية المتبقية وقدرها ٥٤٩ ١٦ طنا من السوق المحلية. وسلَّم الموردون السلع الغذائية المشتراة من السوق المحلية رأساً إلى المستودعات في فترات معلومة ممَّا مكَّن من تفادي تخزينها لوقت طويل ومن تقليل الخسائر الناجمة عن التخزين إلى أقصى حد ومن تخفيض تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة. ووزعت الحصص الغذائية لكل أسرة مرة كل أسبوعين بإشراف لجنة توزيع الأغذية، التي انتُخب أعضاؤها من بين اللاجئين. وتتولى هذه اللجنة مهمة تسلم السلع من المستودعات في المخيمات وترتيب توزيعها والاحتفاظ بسجلات عنها، بما في ذلك بطاقات المستفيدين. وبفضل التقاليد الاجتماعية السائدة في بهوتان بشأن وضع المرأة بلغت مشاركة النساء في إدارة الأغذية درجة عالية. وترصد **جمعية الصليب الأحمر النيبالي** عمليات التوزيع بانتظام.

٦- وخلال نصف مدة المشروع على وجه التقريب، تم استخدام ٥٣٥ ١٧ طناً من السلع الغذائية، أي ٤٤ في المائة من الالتزامات الغذائية. وبلغت الخسائر بعد التسليم، ٤,٢٥ طن تمثل ٠,٠٢ في المائة من الكميات التي وزعت. تم جمع ٤,٢٤ طن من نفايات الأرز بيعت بالمزاد العلني في يوليو/ تموز ١٩٩٦. وتشير بعض التقارير إلى أنَّ اللاجئين استبدلوا البقول المقدمة من **البرنامج** بأنواع أخرى من البقول في السوق المحلية. وتعليل ذلك أنَّ نوعاً واحداً فحسب من البقول (العدس الأصفر) وُزِّع في السنة السابقة. ووردت أيضاً معلومات عن تسرب كميات من الأغذية المستمدة من المواد المقدمة للاجئين في المخيمات إلى السوق المحلية. ويُعتقد أنَّ التدفق المنتظم للاجئين الذين يغادرون المخيمات بحثاً عن أعمال مؤقتة أحد أسباب هذا التسرب. ومع أنَّ مقدار هذه المتاجرة غير ذي بال، فإنَّه يبرر استحداث نظام لرصد

اللاجئين المتغيبين عن المخيمات ومراقبة توزيع الأغذية. وهذا الأمر موضع محادثات بين الشركاء المنفذين ومع الحكومة.

مساهمة الحكومة

٧- بلغت مساهمة الحكومة بالعملة المحلية ما يعادل ٢٠٠ ٠٠٠ دولار خُصصت لشراء ٢٨٠ طناً من البقول من السوق المحلية بغية توزيعها في المخيمات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الحكومات بمبالغ لتغطية تكاليف موظفيها الذين يعملون على إبقاء هيكل إداري على نطاق المخيمات. والفرصة متاحة للحكومة لاحكام رصد اللاجئين المتغيبين عن المخيمات، وإكمال مراجعة العمليات التي أُنجزت في المراحل السابقة من المشروع والفصل في بعض المسائل مثل إعفاء مشتريات **البرنامج** في نيبال من الضرائب المحلية ومن رسوم الدخول. وكانت هذه المسائل كلها موضع محادثات مع الحكومة.

فرص عودة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي

٨- ظلَّت المباحثات الثنائية دائرة بين حكومتي بهوتان ونيبال عدة سنوات. وعُقدت الجولة السابعة من هذه المحادثات على مستوى وزيري خارجية البلدين في أبريل/ نيسان ١٩٩٦ في كاتماندو بعد أن مارست حكومة نيبال الحالية مهامها. ولم يُحرز أي تقدم ملموس حتى في تلك الجولة من المحادثات الثنائية ولم يُحدد بعد أي تاريخ للجولة المقبلة. ويقتصر التقدم الوحيد المحرز حتى الآن على اتفاق مبدئي أُبرم في عام ١٩٩٤، لتصنيف اللاجئين إلى أربع فئات تمهيداً لإجراء مزيد من المحادثات بشأن عودة اللاجئين إلى وطنهم. ومنذ ذلك الوقت، لم يتم إبرام أي اتفاق بشأن آليات تصنيف اللاجئين. ولا يبدو أنَّ حكومة بهوتان تظهر ميلاً أو استعداداً لاستقبال كل اللاجئين وطالبي اللجوء، بينما لا ترغب الحكومة المضيفة في قبول كل اللاجئين أو السماح لهم بالخروج من المخيمات. ويبدو أنَّ بوادر التذمر أخذت تظهر بين اللاجئين وطالبي اللجوء أنفسهم إذ حاولت مجموعات كبيرة منهم عدة مرات تنظيم مسيرة سلمية إلى بهوتان، وإن لم تُفلح في بلوغ حدود هذا البلد. وفي ظل الأوضاع السائدة في الوقت الراهن، ومع وصول المحادثات الثنائية بين البلدين إلى طريق مسدود، لا تلوح في الأفق بوادر توحي بإيجاد حل عاجل لهذه المشكلة.

تأثير المحادثات الثنائية على أعداد اللاجئين وعلى الالتزامات الغذائية

٩- وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦ بلغت أعداد اللاجئين ٨٢٨ ٨٩ لاجئا مقابل الرقم المعتمد البالغ ٠٠٠ ٩٠. وكان تدفق اللاجئين الجدد أقل من ستة أشخاص في الشهر. ويبدو أنَّ عدد اللاجئين استقر في الوقت الراهن ما عدا التكاثر الطبيعي بين سكان المخيمات. إذ انخفض معدل النمو إلى نحو ٢,٥ في المائة حالياً بعد أن كان قد بلغ أربعة في

المائة عند بداية المرحلة الحالية. وذلك بفضل برامج التوعية الصحية الخاصة بتنظيم الأسرة التي أدخلها **صندوق إنقاذ الطفولة** (المملكة المتحدة). ويُقدر عدد اللاجئين لسنة ١٩٩٧ بـ ٠٠٠ ٩٣ لاجئ. وستكون الالتزامات الغذائية غير المستخدمة كافية لسد احتياجات أعداد اللاجئين المتوقعة خلال المدة المتبقية من المشروع. ولهذا السبب، فإن هذه الالتزامات لا تستدعي أية مراجعة.

التقدير

١٠- وتشير تقارير المراقبة إلى استقرار المستوى الغذائي للاجئين وبلوغه درجة مرضية على ما يبدو. ويعود الفضل في ذلك، في المقام الأول، إلى إضافة الأرز المغلي والأغذية المخلوطة الغنية بالفيتامينات إلى الحصة الغذائية الأساسية.

١١- ولا تتوافر أراضٍ يمكن ضمها إلى المخيمات لتمكين اللاجئين من إنتاج حاجتهم من الأغذية. ومع أنَّ حكومة نيبال لا تأذن رسمياً للاجئين بمغادرة مخيماتهم، فإنَّ عدداً محدوداً منهم بدأ يخرج منها بحثا عن العمل. ومع ازدياد أعداد مثل هؤلاء اللاجئين ستبرز الحاجة إلى استحداث إجراءات لتكييف توزيع الأغذية مع عدد اللاجئين الموجودين في المخيمات واللاجئين الذين يتاجرون في الأغذية أو يستبدلونها خارج منطقة المخيمات.

١٢- وحققت الجهود المبذولة لتطوير الأنشطة المدرّة للدخل في المخيمات تقدماً بطيء الخطى. وكانت صناعة الطباشير قد بدأت كنشاط مدرّ للدخل تُستغل لأجله حصيلة بيع العبوات الفارغة. ومن العوامل التي تعوق إدخال الأنشطة المدرّة للدخل ضيق سوق بيع المنتجات في مخيمات اللاجئين. وفي إطار تنمية مثل هذه الأنشطة، ظل تطوير تعاونيات النساء يحظى دوماً بعناية خاصة.

النتائج والتوصيات

١٣- وشكّل تقديم المعونة الغذائية على نحو منتظم وفي أوقات مناسبة عاملاً مهما في استقرار وإدامة رفاهة جزء كبير من السكان في ظل الأوضاع الهشة السائدة في بلدهم الأصلي وفي البلد المضيف لهم. ولا يُعدُّ استبقاء أعداد اللاجئين داخل المخيمات في نيبال من خلال المعونة الخارجية لفترة طويلة من الزمن أمرا ملائما من الناحية العملية. وبالنظر إلى أنَّ مدة المشروع تتسم بالطول، فثمة حاجة إلى إعداد استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة هذه المسألة بالتشاور بين الجهات المتبرعة والحكومة المضيفة، والبلدان المجاورة والبلد الأصلي. وتُبدي أعداداً كبيرة من اللاجئين الرغبة في العودة إلى بهوتان. ومن جهة أخرى، تبرز الحاجة إلى التفاوض مع الحكومة المضيفة بشأن تحقيق الاندماج المرحلي لجزء من اللاجئين. وريثما يتحقق ذلك، فهناك من الأسباب ما يبرر استمرار تقديم مختلف أشكال المساعدات الإنسانية بما فيها المعونة الغذائية، إذ أنَّ الكف عن تقديم إمدادات الأغذية من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الأوضاع في المخيمات وإلى انفجار العنف. وقد لوحظ أنَّ بعض اللاجئين يتغيبون عن المخيمات ممَّا يستدعي إجراء تعداد لسكانها بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** ومع الحكومة. وعندما يتم إحراز تقدم حقيقي في المحادثات الثنائية المتعثرة في الوقت الراهن، ينبغي استكشاف فرص استخدام المعونة الغذائية في دعم إعادة الاندماج وفي التدريب المهني.